UN ECONOMIC COMMISSION
FOR WESTERN ASIA
6 JUN 1980
RECEIVED
LIBRARY

الأمم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

التوزيع : عام
E/ECWA/93
١ آذار/مارس ١٩٨٠
الاصل : بالانكليزية

اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا
الدورة السابعة
١٩ - ٢٤ نيسان/ابريل
بغداد - العراق
البند ١٢ من جدول الاعمال المؤقت

انشاء هيئات فرعية للجنة

مذكرة من الامين التنفيذي*

١- في معرض متابعة القرارين ٦٣ (٥) و ٦٩ (٦) وعلى اثر المشاورات التمهيدية التي جرت حول الموضوع - وقد قدم تقرير عنها الى الدورة السادسة (E/ECWA/76) - وقد جرى المزيد من المشاورات مع الدول الاعضاء والمنظمات العربية الاقليمية والمنظمات الدولية حول الحاجة الى انشاء هيئات فرعية للجنة والاصول الاجرائية لانشائها .

٢- المشاورات مع الدول الاعضاء

يمكن ايجاز النتائج الرئيسية التي تستخلص من المشاورات مع الدول الاعضاء في اللجنة على الوجه التالي :

(١) تسلم الدول الاعضاء بالحاجة الى انشاء هيئات فرعية فنية دائمة للجنة وتعتبرها اجهزة ضرورية لتحديد الاولويات ووضع برامج العمل ،

---

* الاشارة السابقة الى الموضوع واردة في الوثيقتين (E/ECWA/58) و (E/ECWA/76)

(٢) ترى الدول الاعضاء ان الهيئات الفرعية الفنية الدائمة في مجالات منتقاة ستمكّن اللجنة من المساهمة بصورة اشد فعالية في عملية تقرير السياسة العامة في مجالات اهتمام المنطقة ،

(٣) ترى الدول الاعضاء ان الهيئات الفرعية الفنية الدائمة ستكون ادوات لتحقيق التناسق والتكامل وتوحيد المقاييس على الصعيد الاقليمي ،

(٤) اعربت الدول الاعضاء عن الحاجة الى التنسيق بين اللجنة وبين المنظمات العربية الاقليمية والهيئات الدولية ، ولا سيما في المجالات التي تنشط فيها بالفعل هيئات فرعية دائمة منبثقة عن المنظمات العربية الاقليمية وعن الهيئات الدولية ،

(٥) ينبغي ،في رأى الدول الاعضاء ، لكل من الهيئات الفرعية الدائمة للجنة ان تعكس الحاجة الصريحة الى التعاون الاقليمي ، كما تتجسد في برامج العمل المعتمدة . وينبغي ايضا ان تكون هذه الهيئات ثمرة للاعمال التي انجزتها اللجنة في المجال المعني . وبهذا الصدد ،تعتقد الدول الاعضاء ان على الهيئات الفرعية الفنية الدائمة الا تكون مجرد اطار تنظيمي دائم للبرامج القائمة للجنة . اذ يترتب على ذلك انشاء ١٤ هيئة فرعية فنية دائمة للاربعة عشر برنامجا التي لدى اللجنة حاليا . وبالتالي ، فان الدول الاعضاء ترى وجوب ايلاء اهتمام كاف لانشاء هيئات مخصصة ، تضطلع بمهام محددة حسبما ورد في برامج العمل المعتمدة .

٣ - <u>الهيئات الفرعية الفنية ودورها في وضع البرامج وتنفيذها :</u>

ان انشاء هيئات فرعية فنية للجنة يعني ضمنا ارساء نظام ذى مستويين لوضع البرامج واتخاذ القرارات . وحسب هذا النظام ، ستتولى دورة اللجنة السنوية اعطاء التوجيه المتعلق بالسياسة العامة وكذلك التعليمات المحددة لهيئاتها الفرعية ،فيما تكون هذه بدورها كذلك مسؤولة تجاه الدورات السنوية ، وترفع توصياتها اليها . وبمزيد من التحديد ، سيكون للدورة السنوية للجنة ان توجّه سياسات اللجنة كافة وترسمها وتشرف عليها ،بعد النظر في نشاطات هيئاتها الفرعية الاساس، وتضع السياسات الموجهة لعمل هذه الهيئات . وللدورة السنوية ، فضلا عن ذلك ، تحديد النشاطات التي ينبغي القيام بها في مجالات مستجدة ، وانشاء هيئات فرعية جديدة والنظر في برنامج عمل اللجنة ككل .

وعلى وجه العموم ،سوف تحدد الدورة السنوية مجال عمل الهيئات الفرعية الفنية الدائمة عن طريق اقرار صلاحياتها . وفي اطار هذه الصلاحيات ،تقوم الهيئات الفرعية باستعراض نشاطاتها من الناحية العملية ، وتحدد اشد المشكلات الحاحا (الاولويات) والمهام التي ينبغي القيام بها (برامج العمل) .

ومن الجلي ان هذا النظام ثنائي المستوى لوضع السياسة والمبيّن اعلاه سيسفر عن برنامج عمل يعكس بصورة اشمل حاجة الدول الاعضاء ،وسيتم في الوقت نفسه استعراض العمل بقدر من التفصيل اكبر بكثير مما هو ممكن اليوم ، ويسهّل تنفيذ التوصيات الى حد ابعد ولا شك في انه سيتيح فرصا لمزيد من التناسق والتكامل وتوحيد المقاييس على الصعيد الاقليمي اكثر من المتوافر حاليا .

وفي الوقت الحاضر ،وبسبب عدم وجود اى جهاز فرعي فني ، تتجسّد انجازات اللجنة في دراسات وتقارير تعدها الامانة التنفيذية وتخبر عنها ، على الاغلب، ضمن تقريرها المرحلي السنوى . ولم تقم اللجنة باستعراض المجالات التقنية بصورة اوسع تفصيلا الا - مثلا - في حالة ادراج بنود تقنية مستقلة في جدول الاعمال - بنتيجة اجتماعات الخبراء حول مواضيع محددة . وهكذا تتحول الدورة السنوية تدريجيا ، بزخم برامج اللجنة المتزايد ، الى هيئة خبراء في مواضيع متنوعة . ومن الجلي انه لا يمكن اعتبار هذا التحول تطورا مناسبا . ومن جهة ثانية ، لن يحظى الكثير من اعمال اللجنة الا بنظرة سريعة فقط في سياق التقرير المرحلي للجنة . وفي هذه الاحوال ، قد يشكل انعدام الهيئات الفرعية الفنية حجر عثرة في سبيل تطور التناسق والتكامل على الصعيد الاقليمي .

٤- المساهمات الاقليمية في عملية تقرير السياسة على الصعيد العالمي

يدعو القرار ١٩٧/٣٢ ، حول اعادة تنظيم القطاعين الاقتصادى والاجتماعي في منظومة الامم المتحدة ،المنظمات الاقليمية المشتركة بين الحكومات الى تقديم مساهمات اكبر في عملية تقرير السياسة على الصعيد العالمي .

ومع ان اللجنة قد ساهمت فعلا في عمليات تقرير السياسة على الصعيد العالمي (على سبيل المثال في مجالات الموارد المائية ،والسكان ، وتنمية المرأة ، والتعاون الفني بين البلدان النامية ، والعلم والتكنولوجيا) عبر تنظيم اجتماعات اقليمية خاصة ، فمن المعتقد ان هذه المساهمات يمكن تنظيمها بصورة افضل عن طريق الهيئات الفرعية في المجالات التي تجرى فيها عملية صياغة السياسة على الصعيد العالمي بشكل مستمر الى حد ما ، (مثل استراتيجية التنمية ،والنظام الاقتصادى الدولي الجديد ، والتجارة الدولية ونقل التكنولوجيا) . وبالتالي ، ينبغي النظر في انشاء الهيئات الفرعية ضمن هذا الاطار ايضا ،وليس لمجرد مفهوم التنسيق الاقليمي .

٥- انشاء الهيئات الفرعية في ضوء وجود هيئات تشريعية اخرى في العالم العربي

في ضوء المشاورات التي جرت مع جامعة الدول العربية ، تأكدت الحاجة الى تعاون أوثق مع مختلف هيئات الجامعة الفرعية . ومن المعلوم بهذا الصدد انه تم انشاء لجنة خاصة ، الغاية منها اعادة تشكيل الامانة العامة للجامعة وتنظيمها بما في ذلك هيئاتها الفرعية . وسوف تتابع الامانة التنفيذية للجنة الاقتصادية لغربي آسيا عن كثب عمل تلك اللجنة المستحدثة ، وتزوّد اللجنة الاقتصادية بما يستجد في اطارها .

٦- انشاء الهيئات الفرعية في ضوء اولويات برنامج عمل اللجنة

مع اعتبار مختلف ملاحظات الدول الاعضاء عوامل حاسمة في انشاء الهيئات الفرعية ، تبقى مسألة تحديد مجالات الاولوية ،في رأى الامانة التنفيذية ، عاملا جوهريا ينبغي مراعاته. وتجدر الاشارة ،بهذا الصدد ،الى ان مجالات اولويات اللجنة في وضع البرامج قد تم تحديدها في اوائل سنة ١٩٧٤ ،بعد ان تم وضع برامج الامانة التنفيذية بما في ذلك تحديد اسس الموارد اللازمة لها . وبالتالي ، فان البرامج القائمة لا تعكس - بالضرورة - تلك الاولويات ، ومن ثم لا يمكن اعتبارها اساسا لاتخاذ القرارات فيما يتعلق بانشاء الهيئات الفرعية . ان الامانة التنفيذية تعتقد بشدة ان انشاء هذه الهيئات ينبغي ان يرتبط باعادة النظر في اولويات اللجنة .

٧- الحاجة الى الهيئات الفرعية في ضوء القرارات التشريعية الاخيرة للامم المتحدة

ان مناسبة اعادة النظر في سلم اولويات اللجنة تنبثق من التوصيات التي اعتمدتها لجنة البرامج والتنسيق في الامم المتحدة في دورتها التاسعة عشرة (ايار/مايو ١٩٧٩) في موضوع عملية تخطيط البرامج في الامم المتحدة . وقد اقرّ المجلس الاقتصادى والاجتماعي هذه التوصيات بموجب القرار ١٩٧٩/٦٦ ، كما اقرتها الدورة الرابعة والثلاثون للجمعية العامة .

٨- تنصّ احدى هذه التوصيات على ما يلي :

"ينبغي ان تشارك الاجهزة الدولية الحكومية مشاركة تامة في صياغة ودراسة واستعراض وتقويم الخطة خلال الدورات العادية لاجتماعاتها . ان المشاركة الفعلية للهيئات المركزية وكذلك القطاعية والاقليمية والوظيفية ستقتضي فترة اعداد اطول للخطة وتنسيقا اكبر مما هما عليه حاليا للجدول الزمني لاجتماعاتها ".

كما اوصت لجنة البرامج والتنسيق ان تمتدّ الخطة متوسطة الاجل للامم المتحدة على ست سنين (وهي الآن على اربع سنين) وان تغطي الخطة متوسطة الاجل القادمة فترة ١٩٨٤ - ١٩٨٩ .

٩- ومن المستهدف ان تمتد فترة صياغة الخطة متوسطة الاجل القادمة واستعراضها لفترة عامين ،تنتهي برفع الخطة الى الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة في خريف ١٩٨٢ . وفي اطار متابعة توصيات لجنة البرامج والتنسيق (ايار/مايو ١٩٨٠) مشروع جدول زمني يتعلق بفترة صياغة الخطة متوسطة الاجل للفترة ١٩٨٤-١٩٨٩ واستعراضها . ومن المفهوم ان مساهمة اللجان الاقليمية ، بموجب مشروع الجدول الزمني هذا ، سوف تتألف من مرحلتين .

١٠- في المرحلة الاولى ، وعند الفراغ من اعداد المسودة الاولى للخطة من قبل الامانة التنفيذية خلال الفترة من تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٠ الى كانون الثاني /يناير ١٩٨١ ،ينبغي ان تتولى هيئة فرعية فنية تابعة للجنة استعراض المسودة في الفترة من شباط/فبراير الى إذار/مارس ١٩٨١ ، وذلك لابداء وجهة نظرها حولها . وعلى أثر هذه المراجعة ،تقوم الامانة التنفيذية (بما في ذلك المقر العام) بالتنسيق الاولي في فترة نيسان /ابريل - آب/اغسطس ١٩٨١ .

١١- وفي المرحلة الثانية ، تتولى الدورة السنوية للجنة مراجعة مشروع الخطة في ضوء ملاحظات الهيئة الفرعية الفنية ومقتضيات التنسيق . وينبغي القيام بهذا الاستعراض في غضون الفترة ايلول/سبتمبر - تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨١ ، الامر الذى يقتضي تغيير موعد الدورة السنوية للجنة . وفي حال تعذر تغيير الموعد ،يقترح المقر العام انشاء هيئة خاصة لمراجعة مشروع الخطة متوسطة الاجل بالنيابة عن اللجنة . وبعد قيام اللجنة او الهيئة الخاصة المنشأة لهذا الغرض بمراجعة مشروع الخطة متوسطة الاجل ، يتم اعداد هذا المشروع لرفعه الى لجنة البرامج والتنسيق ، والمجلس الاقتصادى والاجتماعي ، واخيرا الى الجمعية العامة في خريف ١٩٨٢ .

١٢- وهكذا فان عملية التخطيط الجديدة التي يتعين البت فيها هذه السنة تستدعي :

أ - انشاء هيئة فرعية فنية لدراسة المشروع الاولي للخطة متوسطة الاجل ١٩٨٤-١٩٨٩ ، وذلك في غضون الفترة شباط/فبراير - اذار/مارس ١٩٨١ ،

ب - تغيير موعد الدورة السنوية للجنة من نيسان/ابريل ١٩٨١ الى ايلول/سبتمبر - تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨١ أو عقد دورة خاصة للجنة في التاريخ المذكور أو انشاء هيئة خاصة تستعرض مشروع الخطة متوسطة الاجل .

١٣- انشاء هيئة خاصة للخطة متوسطة الاجل ١٩٨٤-١٩٨٩

ان الامانة التنفيذية ، ادراكا منها للحاجة الى اعادة النظر في اولويات برنامج عمل اللجنة مع مراعاة المقتضيات التنظيمية الجديدة لوضع البرنامج ، كما هو مبين اعلاه ، ترى ان يقترن النظر في انشاء هيئات فرعية فنية دائمة للجنة بمراجعة الخطة متوسطة الاجل ١٩٨٤- ١٩٨٩ . وبذا يحقق انشاء لجنة خبراء فنية خاصة مراجعة اولويات برنامج اللجنة وكذلك النظر في الحاجة الى تأسيس هيئات فرعية وفي الخطة متوسطة الاجل الجديدة لفترة ١٩٨٤-١٩٨٩ . وسيكون على اللجنة الفنية الخاصة ان تجتمع مرتين : اولاهما في فترة شباط/فبراير - آذار/مارس ١٩٨١ ، والثانية في فترة ايلول/سبتمبر - تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨١ ،اذ يبدو من الصعب تغيير موعد انعقاد الدورة السنوية للجنة من نيسان/ابريل الى ايلول/سبتمبر - تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨١ . ويمكن التصور ان ترفع لجنة الخبراء الفنية الخاصة ،بعد مراجعتها الاولى في فترة شباط/فبراير- آذار/مارس ١٩٨١ ، تقريرها بشأن انشاء الهيئات الفرعية الى الدورة السنوية للجنة في شهر نيسان/ابريل ١٩٨١ .

١٤- صلاحيات لجنة الخبراء الفنية الخاصة

بعد استعراض الاجهزة المماثلة في منظومة الامم المتحدة ،توصي الامانة التنفيذية بأن :

- تتكون لجنة الخبراء الفنية الخاصة المقترحة من الموظفين الرئيسيين في الدول الاعضاء او غيرهم من كبار الموظفين المعنيين بشؤون الاقتصاد والتخطيط والتنمية ، وان تكون مسؤولة عن :

آ - مساعدة الامانة التنفيذية على تحديد اولويات برنامج العمل ،

ب - مساعدة الامانة التنفيذية على وضع الخطة متوسطة الاجل للفترة ١٩٨٤-١٩٨٩ ،

ج - توصية اللجنة بالتدابير الواجب اتخاذها لضمان التنفيذ الفعال للخطة متوسطة الاجل ١٩٨٤-١٩٨٩ ، بما فيه انشاء الهيئات الفنية الفرعية اللازمة للجنة . ووفقا لاحكام المادة ١٩ من النظام الداخلي المؤقت للجنة ، سيكون للجنة الفنية الخاصة ما للجنة من نظام داخلي .

١٥- الآثار المالية المترتبة على انشاء لجنة خبراء فنية خاصة

بما انه لم يتم رصد اى اعتماد في الميزانية البرنامجية ١٩٨٠-١٩٨١ لانشاء الهيئة الخاصة المقترحة ، فسيتعين طلب تقديرات اضافية من الجمعية العامة . ذلك انه سيترتب على تنظيم اجتماعين لهذه الهيئة في سنة ١٩٨١ آثار مالية تبلغ ٢٠٠٠٠ دولار . وتستند هذه التقديرات الى قرار الجمعية العامة ١٧٩٨ (د - ١٧) الذى ينص على ان يتم تمثيل الخبراء لحكوماتهم على نفقة تلك الحكومات . ولذا لا يشمل التقدير اعلاه الا تكاليف تنظيم الاجتماع .